

بسم الله الرحمن الرحيم  
لندفع أوربيدو أورونج

الحمد لله

21/2/2016  
من سلمي الصائلي العدل المنفذ بالدائرة القضائية  
لمحكمة الابتدائية بتونس وبها مقر مختبر  
11 نهج بروت - 1002 تونس البلديس

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع-245

تاريخ القرار: 22 أفريل 2016

## ق ر ر

بتاريخ 22 أفريل 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع-245 عدد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها بحدائق البحيرة - 1053 بضاف البحيرة تونس.

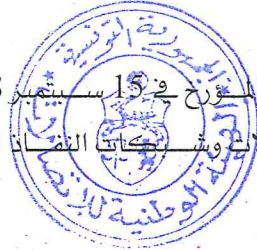
### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع-01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع-46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع-01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع-10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع-3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع-53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها. وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 30 مارس 2016 والمتضمن طلبها الاذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف الممارسات المتظلم منها الى حين البت في أصل القضية.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عد657د الصادرة الى شركة "أورنج تونس" بتاريخ 04 أفريل 2016 لإبداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على تقرير محامي "أورنج تونس" الأستاذ سليم مالوش والمتضمن جواب منوبته على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والوارد على الهيئة بتاريخ 07 أفريل 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 07 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عد324د تطلبت بموجبها من تولى شركة "أورنج تونس" ترويج العرض التجاري والمسمى "عجب" الذي يخول لمشتركيها اجراء مكالماتهم في اتجاه كل المشغلين بحساب 280 مليم للدقيقة الواحدة، طالبة من الهيئة الحكم بإلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج العرض التجاري "عجب" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه وجميع المعلقات والومضات الاشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74 مطة عد 3 من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلّمها من تولى شركة "أورنج تونس" ترويج العرض التجاري والمسمى "عجب" الذي يخول لمشتركيها اجراء مكالماتهم في اتجاه كل المشغلين بحساب 280 مليم للدقيقة الواحدة مشيرة الى قرار الهيئة عد 01 الصادر بتاريخ 27 جانفي 2016 القاضي بإلزام المدعى عليها بسحب عرضها التجاري "عجب" وسحب كل الوسائط الاشهارية المكتوبة والمسموعة والمرئية المتعلقة به وتسليط خطية مالية على شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني تساوي قيمتها 0.05% من رقم معاملاتها لسنة 2014 المصادق عليها من طرف مراقب الحسابات دون اعتبار الأداءات وهو ما يساوي مائة وثمانون ألفا وسبع مائة وخمسة عشر دينارا وتسع مائة وستة مليمات (183 715,906د) مؤكدة على أن الشركة المطلوبة استمرت في تسويق نفس العرض، مضيفة أن اعتماد المدعى عليها على تعريفه منخفضة 280 مليم للدقيقة الواحدة مع حوافز (Bonus) تساوي 10 مرات من قيمة الشحن ابتداء من 5 دنانير من شأنها أن تمس حسب دعواها بقواعد المنافسة وتهدد القيمة التنافسية وهو ما يمثل بيعا بالخسارة بغاية جذب أكبر عدد ممكن من المشتركين بطريقة غير قانونية الأمر الذي قد

يرتب للعارضة ضررا فادحا، وانتهت العارضة الى طلب الزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "عجب" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 30 مارس 2016 تحت عدد 13141 والذي تضمن معاينة للاشهار الخاص بعرض "عجب" على الموقع الرسمي لشركة "أورنج تونس" تضمن العبارة التالية:

« Profiter de 10 fois le montant de votre recharge à partir de 5 dt 280 mil/min & 40 mil/mik »  
« 3jab  
900% bonus sur les recharges de 5DT et plus.  
400% bonus sur les recharges de moins de 5DT  
700% Mo bonus internet mobile 3G/4G ».

وحيث فند محامي المدعى عليها ادعاءات العارضة مؤكدا أن منوبته قد حظيت بموافقة الهيئة على تسويق العرض التجاري "عجب" وذلك طبقا لأحكام الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 مضيضا أن صدور قرار الهيئة عدد 01 المؤرخ في 27 جانفي 2016 القاضي بإلزام المدعى عليها بسحب عرضها التجاري "عجب" لا يعني وأن هذا الأخير لم يكن متطابقا مع الترتيب الجاري بها العمل في قطاع الاتصالات، مشيرا الى ان القرار عدد 01 المؤرخ في 27 جانفي 2016 سالف الذكر مازال محل تظلم أمام الهيئة بغاية سحبه بموجب المطلب المقدم للهيئة بتاريخ 24 مارس 2016 مشددا على أن محضر المعاينة المحتج به من طرف العارضة والمتضمن للافتة الاشهارية على الموقع الرسمي للمدعى عليها لا يفيد من الناحيتين القانونية والواقعية أن "أورنج تونس" قد استمرت في تسويق العرض التجاري في تاريخ اجراء المعاينة وبعد صدور قرار الهيئة بتاريخ 27 جانفي 2016 ضرورة أن تواصل وجود اللافتة الاشهارية على الموقع الرسمي للمدعى عليها مرده ثبوت تسويق العرض التجاري المتظلم منه منذ سنة 2014 طبقا لقراري الهيئة عدد 188 المؤرخ في 28 أوت 2014 والقرار عدد 294 المؤرخ في 22 ديسمبر 2015 وذلك لإعلام المشتركين به الذين اكتبوا قبل صدور قرار الهيئة عدد 01 المؤرخ في 27 جانفي 2016، وانتهى محامي المدعى عليها الى طلب رفض المطلب.

## الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى اتخاذ التدابير الوقائية الرامية الى طلب الزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "عجب" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث اتضح بالرجوع الى محضر المعاينة المحتج به أن "أورنج تونس" خالفت ما جاء بقرار الهيئة عدد 01 الصادر بتاريخ 27 جانفي 2016 القاضي بإلزام المدعى عليها بسحب عرضها التجاري "عجب" وسحب كل الوسائط الاشهارية المكتوبة والمسموعة والمرئية المتعلقة به وتسهيل خطية مالية على شركة "أورنج تونس" وواصلت ترويج العرض المتظلم منه.

وحيث بصرف النظر عما سبق، فإن في تعمد المشغل "أورنج تونس" مواصلة ترويج العرض المذكور ينطوي على خرق لقرار الهيئة عدد 01 المؤرخ في 27 جانفي 2016 سالف الذكر.

وحيث أن في اتيان شركة "أورنج تونس" مثل هذه الممارسة غير المشروعة والمخالفة للتراتب الجاري بها العمل في مادة ترويج العروض التجارية انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يربط للعارضة أضرارا يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج العرض موضوع الدعوى.

وحيث يستخلص أن مطلب "أوريدو تونس" الرامي الى الزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف ترويج عرض "عجب" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق كان في طريقه واتجه قبوله.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، الزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف ترويج عرض "عجب" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاتها الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

